إشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام السياسي المغربي

محمد صالح شطيب
مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

أن واقع النظام السياسي المغربي المعاصر يتحدد اعتمادا على ثلاثة اعتبارات أساسية، هي: الدين، والتقاليد المغربية، ومتطلبات المرحلة، ومنبثقة عن هذه الاعتبارات الثلاثة، نجد ثلاثة أنماط من التشريع: المصدر التاريخي، العرف، والدستور المكتوب، وكل نمط يقابله حقل "دستوري" محدد. وقد جاء الدستور الجديد لانجاز عملية تركيب لهذه الاتماط. لكن رغم هذا هناك تناقض كبير بين الأفكار الإسلامية والتاريخية المتمثلة بإمارة المؤمنين في الفصل ١٩ من الدستور المغربي، وفكرة النسب الشريف كون الملك المغربي ينسب نفسه الى الرسول الكريم (ﷺ)، وهذا ما يسمى (بالتقليدية)، وبين محاولة الملك ربط هذا التقليد بالحداثة من خلال الدستور والأفكار المقتبسة من الدساتير الغربية وبالأخص الدستور الفرنسي وهذا ما جعل الرابط السياسي والفكري والعقائدي مختلا وغير متزن دستوريا.

المقدمة

ستظل قضية الديمقراطية وتطورها على مستوى النظم السياسية في العالم – المتقدمة منها والنامية – من ابرز القضايا الحيوية التي يثار حولها النقاش في مطلع الألفية الجديدة.

فالتحول نحو الديمقراطية في الحكم بات يشكل إحدى الموجات الكبرى التي شهدها العالم المعاصر والتي بدأت تتبلور منذ منتصف السبعينات والثمانيات حتى تأكدت ملامحها في التسعينات.

لقد بدأت مؤشرات التحول الديمقراطي في المملكة المغربية في مطلع التسعينات من القرن العشرين وذلك من خلال مجموعة من التحولات التي عكست في مجملها بواكير تطور ديمقراطي في ظل نظام لطالما اتسم بالسلطة المفرطة وذلك في محاولة لخلق توازن بين كل من الواجهتين التقليدية والحديثة إذ تمثل الشرعية الدينية أهم ركائز النظام المغربي التي يصعب التخلي عنها في حين تعكس الممارسات السياسية الحديثة أهم موجبات التحول الديمقراطي.

من هذا المنطلق تتبدى أهمية تجربة الإصلاح السياسي في المغرب التي ترتبط بنظام سياسي تتعايش فيه التحولات الديمقراطية ذات الطبيعة الخاصة مع ملكية وراثية تستند إلى شرعية أمير المؤمنين في إطار تعددية اقرها أول دستور للبلاد عام ١٩٦٢.

غير أن تفاعلات التحول الديمقراطي في المغرب تثير قضايا معقدة وشائكة. ترتبط بحدود وآفاق هذا التحول وفي الوقت نفسه تجدانها تتشابك مع موضوع أخر وهو محاولات تفسير استمرارية النظام السياسي الملكي نفسه في المغرب بوضعه الحالي، وهل سيظل متماسكا وقادرا على التكيَف مع المتغيرات الحادة والعاصفة في النظام الدولي وعلى المستويين الإقليمي والعربي، وكذلك التطورات الداخلية التي تتجه إلى تكثيف التحول الاقتصادي الذي تدفع إليه هيئات التمويل الدولية.

إشكالية البحث

يحاول النظام السياسي المغربي الإبقاء على هيمنة المؤسسة الملكية، أي أن الملك يملك ويحكم، وفي الوقت نفسه يسعى للتجاوب مع مقتضيات التغير الديمقراطي التي تستوجب الحد من سلطة الملك.

فرضية البحث

أن النظام السياسي في المغرب يجمع بين مصادر متباينة للشرعية السياسية تتراوح ما بين المصادر التقليدية القائمة على الدين والعرق. والمصادر التحديثية القائمة على عملية بناء المؤسسات، والانجاز السياسي. وهذه المصادر غالبا ما تتناقض. ذلك إن الاعتماد المفرط من قبل النظام على النوع الأول يسفر عن آثار سلبية في مدى مؤسسية النظام وأدائه السياسي.

فالسؤال الذي يساق هنا تعلق بفاعلية هذه التحولات في إطار تبنيه سياسة مازال التقليد والمحافظة يمثلان أهم ملامحها بحيث تثور الشكوك حول مدى إمكانية استيعابها لأنماط ديمقراطية للممارسة السياسية.

وفي هذا السياق تعكف الدراسة على استجلاء طبيعة هذه العلاقة التي تشهدها المغرب في خضم الجدل السياسي حولها من خلال خمسة محاور:-

أولاً: خصائص النظام السياسي المغربي.

ثانياً: بيئة التحول الديمقراطي في المغرب.

ثالثاً: رؤية المؤسسة الملكية والمعارضة للإصلاح السياسي.

رابعاً: ملامح الإصلاح الدستوري في النظام السياسي المغربي.

خامساً: ملامح التحول الديمقراطي في المغرب.

أولا- خصائص النظام السياسي المغربي

لعل أهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث هو أن "رئاسة الدولة " تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة، ومن ثم

فإن رئيس الدولة يعد الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لاتتمتع بأي استقلالية سياسية، وتبقى تابعة للرئيس سواء بشكل أكان مباشر أم غير مباشر ومن ثم فإن العاهل المغربي هو ابرز واهم عنصر في الحياة السياسية المغربية، وهو المحور الذي ترتبط به، وتدور حوله العناصر الأخرى[١].

فنظام الحكم في المغرب هو نظام ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور[٢]، فكما تحدد المادة (١٩) من الدستور (الملك هو أمير المؤمنين والنائب الأعلى عن الأمة، ورمز وحدتها وهو الضامن لسمعة البلاد واستمراريتها، وبوصفه المدافع عن العقيدة فإنه سيؤكد احترام الدستور وسيكون الحامي لحقوق وحريات المواطنين والجماعات والتنظيمات الاجتماعية)[٣]، يتضح من هذه المادة أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة.. ففضلا عن سيادة الأمة التي تجد مرجعيتها ومصدرها في الشعب هناك سيادة أمير المؤمنين التي تستمد أساسها ومصدرها من الله، بحسبانه أو يعَده خليفة الرسول و ظل الله في الأرض، وهو الذي يجعل تمثيلية الملك يعدَه أميرا للمؤمنين أسمى من تمثيلية البرلمان[٤]، على أساس أن مصدر سلطته هو الله، وكذلك الشعب عبر عقد البيعة الذي يعد من طرف مجموعة من فقهاء القانون الدستوري، عرفاً دستورياً له مكانة النص الدستوري نفسها[٥]، ومن ثم فالسيادة في النظام السياسي المغربي لها مصدر مزدوج، **الأول** له بعد ديني مرتبط بسيادة أمير المؤمنين المستمدة من الله، **والثاني** هو مصدر شعبي يرتبط بالشعب، والأخير يمارس سيادته بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية بما فيها،مؤسسة البيعة (العرفية)، وبطريقة مباشرة عبر الاستفتاء[٦].

إذا من خلال ما تقدم أيضاً يتضح أن هناك مجموعة من المرتكزات الأساسية التي يستند عليها النظام الملكي المغربي وأهمها[٧]:

= فكرة البيعة من زعماء القبائل وكبار المسئولين والعلماء كأمير للمؤمنين.
= إن الملك يمارس دوره "كحكم" بين الفر قاء والقبائل وفئات الشعب.
= إن الملك يمارس دوره كضامن لوحدة البلاد واستقرارها السياسي.

وتتعدى التصورات التي ساقها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي وتنحصر في وصفه بأنه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وانه نظام يجمع مابين ثلاثة مفاهيم للديمقراطية هي البربرية والإسلامية والغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا[٨]. ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا،أو أنه نظام رعوي يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية– الشكلية مثل الدستور والقانون المكتوب ووجود جهاز إدارة للدولة، ولكن يستمر الطابع الرعوي مهيمنا على أدائه والياته، كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية، أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية، والثاني مستوحى من الديمقراطية التحررية، وهناك من يرى إن هذا التناقض مرجعه الطبيعة الدينية لنظام يعتمد في تسويغ شرعيته على المصدر التقليدي الذي يشتمل على بعد ديني إسلامي، غير انه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إسباغ مظاهر العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام[٩].

وفي كل الأحوال يمكن إيجاز أهم ملامح النظام السياسي المغربي فيما يأتي:

١- هيمنة الملك على الحياة السياسية، إذ أن القصر هو محرك الحياة السياسية ومنظمها، ولا يستطيع أي طرف أن يتخذ أي مبادرة دون أن يأخذ ردود فعل القصر في الحسبان، وتمشياً مع هذا الأمر نجد أن الدساتير المغربية المتعاقبة تعطي الملك مركز الثقل في النظام،

فالملك بالمغرب يعين الوزير الأول، والحكومة المغربية مسئولة أمام الملك قبل أن تكون مسؤولة أمام البرلمان. وللملك سلطة حل البرلمان وهذا من شأنه فتح المجال لممارسة السلطة التشريعية، علاوة على إعلان حالة الطوارئ وهي سلطة غير محدودة، كما يمكن للملك تعديل الدستور وتقديم مشروع دستور للاستفتاء. وسلطة الملك حسب الدستور سلطة مطلقة وهي دستورياً في مأمن من أي اعتراض اعتبارا لأن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته. علماً أن الحصانة البرلمانية بالمغرب لا تشمل التعبير عن آراء تجادل في النظام أو في المؤسسة الملكية(١٠).

٢- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة، وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على انه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.

٣- انه يسمح بقدر من التعددية إذ يحظر الدستور المغربي نظام الحزب الواحد. وهذه التعددية تفاعلت مع تطبيق نظام السوق في الاقتصاد، ومع الصلة الخاصة بين الشعب والملك غير ان تفاعلات التعددية تتم وفق عدد من القواعد غير الرسمية.

لعل أهم السمات التي تميز الملكية في المغرب تدفعنا إلى إمكانية الزعم بأن هذه الملكية تتميز عن نظم ملكية أخرى في المنطقة، وبخاصة تلك النظم الوراثية في بلاد الخليج العربي، فالملكية المغربية أكثر رسوخا وتجذراً في التاريخ المغربي، كما أنها تتميز بنوع من الاستمرارية التاريخية، وبعامة فإن الأسرة المالكة في المغرب يسيطر أفرادها على وظائف محددة مثل الملك وولي العهد وقيادة الجيش بالأساس، بينما تظل بقية قطاعات الدولة بيد شخصيات مدنية تكنوقراطية لا تنتمي

للأسرة في حين نجد الأسرة المالكة في الخليج يتعلل أفرادها في اغلب مناصب الدولة.

هذا فضلاً عن أن الأسر في الخليج العربي مازال يغلب على ستراتيجيها وأساليبها في الحكم استخدام آليات التوازن القبلي في توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، على حين عمل النظام المغربي على استخدام ستراتيجيات بوتقة الصهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث وعلى إدماج العرب في البربر.

وما يميز الملكية في المغرب أيضاً أن النظام المغربي لم يعرف عنه تاريخياً انه قام بتأسيس قاعدة قبلية له تتكون من القبائل الرئيسية هناك ولكنه بحكم النشأة التاريخية اتجه إلى التصرف بمنطق كون الأسرة المالكة فوق القبائل وانه لاينحاز إلى أي منها[١١].

ثانياً- بيئة التحول الديمقراطي في المغرب

ثمة عناصرعدة تتضمنها البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر في حركته، ومن ثم قابليته للتحول الديمقراطي وأهمها:

- **الظروف الاقتصادية والاجتماعية:** عمدت الدولة عام ١٩٧٣ إلى عملية أسمتها (بالمغربة)[١٢]، إذ وضعت الدولة خطة خمسيه (١٩٧٣-١٩٧٧) عملت على تعزيز دور اكبر للدولة في الاستثمار والاهتمام بالصناعة، لكن تواضع النتائج، وتفاقم المديونية الخارجية- التي بلغت ١٣،١ مليار دولار عام ١٩٨١- بالرغم من سنوات التقشف، وزيادة الضرائب وتجميد الأجور، والحد من الاقتراض- وما ارتبط بها من استياء شعبي تجسد في الانتفاضة الشعبية التي شهدتها الدار البيضاء سنة ١٩٨١، وقد أدى هذا كله إلى تقليص الدولة للاستثمارات، وترجيح كفة القطاع الخاص، فعلى مدى يزيد عن عشر سنوات شهد المغرب تدهوراً خطيراً في الأوضاع

الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطبيقه أوامر صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى بإعادة الهيكلة[١٣].

- **الثقافة السياسية:** عدَ مفهوم الثقافة السياسية[١٤]، منذ ظهوره احد المفاهيم الكبرى في علم السياسة، اذ بدأ واعداً يتجاوز كثير من المشكلات المثارة فيه، لاسيما تلك المتعلقة بكيفية تأثير الناس في النظام السياسي وطبيعة تفاعلهم على المستوى الكلي والجزئي.

هناك من يشير إلى وجود ثلاث أنماط من الثقافة السياسية تميز المجتمع المغربي، أولها ثقافة انقسامية وثانيها ثقافة الإجماع، والثالثة التي لاتزال تعاني من التضييق هي ثقافة المشاركة،

لقد فرضت التقليدية التي ميزت التجربة المغربية حدوداً قاسية على عملية التحول والمطالب التي أثيرت حوله، وحققت استقراراً وثباتاً نسبياً يندر ان نجد له نظيرا، بالرغم من بعض التغيرات والمستحدثات التي جلبتها عمليات الاحتكاك بالمغرب من خلال علاقات متنوعة[١٥].

ويمكن القول بوجود ثلاث عناصر رئيسة أفرزتها التأثيرات التقليدية التي تسم الثقافة السياسية المغربية:

١- تحييد الإسلام السياسي بفعل أن الملك هو أمير المؤمنين وان النظام السياسي قائم على الإسلام.
٢- التمسك بالشكل التقليدي والمسوغات التقليدية للسلطة فأمير المؤمنين يلجأ للدين والوطنية المغربية بهدف توكيد الشرعية الملكية وتعبئة التأييد للعرش الملكي.
٣- تعبير الحركة السياسية عن واقع مختلط من التقليدية والحداثة.

ومن ثم لايقف تأثير التقليدية عند هذا الحد بل أنه يقف في حالات عديدة في وجه محاولات التحديث وما تثيره من تحولات[١٦]. وبالتالي فإن نمط الثقافة السياسية القائم في المغرب لا يساعد على حفز معدلات التحول الديمقراطي بل ويمكننا القول انه يمثل معوقا في سبيلها.

- **تأثير البيئة الدولية:** شهد عقد التسعينات ومطلع القرن الحالي جملة من التطورات الدولية الهامة ذات التأثيرات القائمة والمحتملة على التطور السياسي الداخلي في البلدان العربية ومن أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية والتحول نحو نظام أحادي القطبية وتنامي تأثير ثورة الاتصالات، وحدوث موجة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين وتنامي دور المجتمع المدني العالمي المتمثل في المنظمات الدولية غير الحكومية ومن بينها منظمات حقوق الإنسان فضلاً عن بروز دور منظمات التمويل الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين في توجيه السياسات والاشتراطات الاقتصادية لدول الجنوب ومن بينها الدول العربية وخاصة تلك الدول التي تلجأ إلى المؤسسات المعنية سعياً للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية مثل المغرب[١٧]. وبطبيعة الحال لا يخفي أن الضغوط التي تمارس من قبل تلك المؤسسات قد أسفرت عن تدهور في الأحوال الاقتصادية للمواطنين في المغرب وفتحت الباب لحدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار.

وما أن تم تدشين النظام العالمي الجديد لم تلبث الولايات المتحدة الأمريكية أن انتهجت سياسة جديدة تقوم على دعم الديمقراطية وتأكيد حقوق الإنسان في العالم وقد تصاعدت حدة تلك السياسة في إعقاب هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، فبدأ "الهجوم الديمقراطي" على المنطقة العربية ومن ضمنها المغرب العربي، من خلال جولة وليم ببرنز (مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط) في مطلع عام ٢٠٠٣، والتي عرض خلالها على البلدان الثلاثة (الجزائر وتونس والمغرب) الخطوط الكبرى لمشروع الشرق الأوسط الكبير، وأستأثر موضوع الإصلاحات السياسية بحصة الأسد من المحادثات التي آجراها مع الرؤساء بوتفليقة وبن علي ومحمد السادس على حساب القضايا الدولية الساخنة[١٨].

ويبدو أن المغرب لم يكن ليشكل الاستثناء داخل جداول الأعمال (Agenda) الأمريكية، بالرغم من أن– المغرب– يعد ضمن القائمة الأمريكية للنماذج الديمقراطية العربية، فهو يعد حسب التصوّرات الأمريكية حالة مثالية أو على الأقل أنموذجاً على طريق التطوّر الديمقراطي، جعلت منه حَليفاً من خارج الحلف الأطلسي، ثم وقعت معه اتفاقية التبادل الحر. إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من ممارسة ضغوطات ناعمة تستبعد الأساليب السياسية والاقتصادية واستخدام سلاح المعونات وتشجيع بعض منظمات المجتمع المدني ومساندتها سياسياً ومالياً مع تأجيج الأزمات الاجتماعية والإثنية، لكنها تقوم على تطبيق سياسات إصلاحية سواء على المستوى الاقتصادي أم الحقوقي أم السياسي[١٩].

ومن ثم يمكن رصد دعامتين حكمتا استجابة النظام السياسي المغربي لمطالب الإصلاح حسب جداول الأَعمال (Agenda) الأمريكية[٢٠]:

أولها: أن يتم الإصلاح من داخل بنية السلطة القائمة، فقد استطاعت المؤسسة الملكية أن تحتكر لنفسها إجراءات وبرامج الإصلاح والتغيير وتنفي أي دور فاعل أو مؤثر للقوى الأخرى في المجتمع. فهي إصلاحات محكومة بشدة بوظائف تحسين صورة المؤسسة الملكية من خلال توسيع مجال الحريات السياسية والفردية دون محاولة تغيير البنية الفعلية للسلطة. وهكذا استطاعت المؤسسة الملكية قيادة مبادرات إصلاحية في مجال حقوق الإنسان من خلال طي صفحة الماضي عبر هيئة المصالحة والإنصاف التي قوبلت بتنويه الإدارة الأمريكية، وكذلك عملت المؤسسة الملكية من خلال وظيفة التحكيم بشكل حاسم وملح لإيجاد الصيغة الملائمة لمعالجة التعددية الفكرية والعقيدية المرتبطة بمدونة الأسرة.

ثانيهما: أن يكون إصلاحاً تدريجياً، يتجنب الارتدادات المحتملة لخطوات سريعة نحو الإصلاح، والخشية الأساسية هنا أن يقود الإصلاح إلى محصلات تهدد استقرار النظام السياسي المغربي ومصالح الولايات المتحدة

على السواء، من قبيل أن يصعد إلى السلطة إسلاميون قد لا تكون لهم قناعة كاملة بالديمقراطية. ونتيجة لذلك، فهناك توافق بين المؤسسة الملكية والولايات المتحدة في أن يسود الإصلاح، لكن بتدرج. ومن ثم فالمؤسسة الملكية هي من يقرر معدل السرعة الذي يناسب تحقيق الإصلاح على أساس التطور السياسي والاجتماعي والثقافي.

ثالثا- رؤية المؤسسة الملكية والمعارضة للإصلاح السياسي

أ- **رؤية المؤسسة الملكية :** تشغل ستراتيجية الإصلاح في النظام المغربي حيزاً متنامياً من شواغل المؤسسة الملكية لا تفقد من خلالها أي صلاحيات اكتسبتها عبر أربعة قرون من حكم الأسرة العلوية وبذلك فهي لاستحداث ستراتيجيات وسبل تسهم في إحداث تغيير في أبنية راسخة وذلك تحت إلحاح مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية.

هذا وقد تبدت ضرورة الإصلاح اثر تراكم مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية انعكست سلبيا على أداء النظام وهو ما حدى بالمؤسسة الملكية الى قبول إجراء مجموعة من الإصلاحات في محاولة لتجديد الحقل السياسي ولكن في ظل استمرارية هيمنة هذه المؤسسة(٢١).

ولعل مما يذكر أن المؤسسة الملكية قد أضفت على التحولات الديمقراطية طابعاً خاصاً من خلال إدراكها لمفهوم الديمقراطية التي ارتأى فيها الملك الحسن " عدم ضرورة الأخذ برأي الجميع وعدم اقتضائها العمل برأي الأغلبية التي قد تخطئ أحيانا وإنما يعني الاعتراف بصواب رأي الأغلبية وتبني رأيها"(٢٢).

وعلى الصعيد نفسه حرص العاهل المغربي على المبادرة بتحقيق بعض الاصلاحات الديمقراطية متنازلا عن بعض اختصاصاته(٢٣). بما عكس أرادة للتحول ومن أعلى،هذا وقد أعلن الملك الحسن في بداية التسعينات إن

الديمقراطية في تصوره يستند إلى الإقناع والحوار الذي يجب أن يتسم بالمرونة بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة[٢٤].

وقد أدى هذا الواقع إلى تصور الكثيرين إن المغرب تعيش مرحلة انتقالية بإرادة المؤسسة الملكية. بيد ان مواجهة النظام المغربي للعديد من الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية إضافة إلى تراكم كل من المشكلات الاقتصادية والسياسية قادت إلى قناعة المؤسسة الملكية بوجوب الإصلاح وتحديد الحقل السياسي بما لايمس محورية دورها بحسبانها الفاعل الأساسي. هذا وقد تقاربت وجهة نظر المؤسسة الملكية مع مختلف القوى السياسية إذ توافق كل منهما حول مفاهيم التوافق والتراضي والتناوب، خاصة بعد إن أسفرت انتخابات ١٩٩٢ عن تشكل كتلتين وهما الكتلة الوطنية والوفاق الوطني بمثابة انعكاس لنوع من الثنائية السياسية في المغرب.

وفي إطار هذا السياق عدت التغيير التي أعلن عنها النظام بمثابة آلية لتجاوز أزمة التراضي السياسي وتامين الانتقال الديمقراطي الذي عَده العاهل المغربي زهينا بتحقيق التناوب السياسي.

وعلى هذا النحو ارتبطت رؤية المؤسسة الملكية للتحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي بمفهوم التناوب وقد توافق هذا المنظور مع دعوة أحزاب المعارضة للمشاركة عبر هذه الإلية وقد ارتأى العاهل المغربي الحسن الثاني ان الديمقراطية بدون تناوب ليست ديمقراطية حقيقية. ومن جانبه أكد العاهل المغربي على توجيهه لسياسات البلاد ومساندته للحكومة[٢٥].

ولعل مما يذكر أن العاهل المغربي حرص على استخدام كلمة تناوب السلطة وليس تداولها كأحد آليات التغيير الذي ارتأى فيها أكثر تعبيرا عن المعنى بحيث تحدث تناوب للسلطة بين مجموعتين ووسط بما يؤدي إلى التجديد المستمر من خلال التراضي على هذا النحو يعكس التناوب تغييرا في الأشخاص وليس في التوجه السياسي والتغيير في أساليب الحكومة.

وهنا تجدر الإشارة إلى تأكيد العاهل المغربي محورية المؤسسة الملكية في هذا الشأن إذ أعلن انه سيضع ثقله الشخصي وصلاحياته الدستورية لضمان نزاهة الانتخابات(٢٦).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المفاوضات التي شهدنها البلاد بين كل من الكتلة الوطنية التي مثلت أحزاب المعارضة وبين المؤسسة الملكية قد عكست إلى حد كبير احتكار القصر لعملية صنع القرار خاصة مع الغموض العقيدي لأحزاب المعارضة.

ب- رؤية المعارضة للإصلاح السياسي: تباينت علاقة المعارضة السياسية في المغرب بالنظام السياسي منذ استقلال المغرب وحتى ما بعد تولي الملك محمد السادس مقاليد الحكم بحيث يمكن القول إن هذه العلاقة قد شهدت في بداياتها نوعا من التوافق بين كل من الطرفين سرعان ما تحولت إلى صدام ومواجهة حتى عام ١٩٧٥ الذي شهد بدايات الحوار بين كل من المعارضة والمؤسسة لملكية وهو ماادى إلى مشاركة مختلف القوى السياسية المعارضة في مؤسسات البلاد حتى تمكنت المعارضة من أدارة السلطة التنفيذية.

هذا وقد شهد عام ١٩٩٣ تغيرا ملحوظا في خطاب المعارضة الر سمية حول طبيعة التحولات والإصلاحات السياسية حيث عكس هذا الخطاب قدرا من التذبذب بشأن مسألة التحول السياسي ومن هذا المنطلق يمكن رصد ملامح هذا التباين عبر مرحلتين أساسيتين تمثلت أولاهما في التوكيد على ضرورة الإصلاح والتغيير في حين تبدت الثانية عبر مرحلة تقبل الإصلاحات الشكلية والاكتفاء بالمشاركة في الحكومة.

تبدت أولى خطوات التنسيق بين مختلف أحزاب المعارضة في مايس ١٩٩٥ من خلال تقدم حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال بما عرف "بملتمس الرقابة ضد الحكومة" هذا وقد تمكنت مختلف

أحزاب المعارضة من التجمع في إطار ماعرف " بالكتلة الديمقراطية" التي وقع على ميثاق تأسيسها خمسة أحزاب أساسية عبرت من خلاله عن إرادتها في ولوج مرحلة سياسية جديدة تستهل بتوحد مختلف القوى الوطنية ويليها مهمة إصلاح الواقع الدستوري والسياسي(٢٧).

إلا انه برغم هذا التنسيق إلا أن إطراف الكتلة الوطنية افتقرت إلى التجانس والى غياب مشروع مجتمعي موحد متفق عليه فيما بينها إضافة إلى عدم تمسكها ببرنامج ورؤية مشتركة.

حيث ارتأى البعض قبيل إجراء انتخابات ١٩٩٢ الاكتفاء بإصلاحات دستورية جزيئه وعدم المساس بالدور المحوري للمؤسسة الملكية بل والإبقاء على دور أساسي للأجهزة الحكومية. وفي المقابل ارتأى البعض الأخر إلى ضرورة إحداث إصلاحات جذرية عبر منهج ديمقراطي حقيقي يسمح بمعالجة التناقضات التي يعاني منها الواقع المغربي. ومن هذا المنطلق نظرت المجموعة إلى الإصلاح القانوني والسياسي والى التحولات الديمقراطية بصفة عامة باعتبارها جزء لا يتجزأ ومطلب شعبي وتوجه عالمي يصعب إغفاله(٢٨).

وقد عكس هذا الواقع بطبيعة الحال تناقضاً حاداً في كل من خطاب وممارسات الإصلاح لدى مختلف القوى السياسية المعارضة يرجع بالأساس إلى رغبتها في التحالف مع الملك من ناحية ورفضها للهيمنة الحكومية من ناحية أخرى(٢٩).

وبعامة يمكن القول إن مختلف القوى السياسية المغربية قد هدفت من هذا الإصلاح إلى بناء ملكية دستورية شبه رئاسية تحتفظ المؤسسة الملكية من خلالها باختصاصاتها يعدِ ما حكما بين مختلف القوى السياسية وأساسا لوحدة التراب المغربي ولاستقرار وامن البلاد مع تعيين الملك لرئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية.

رابعا- ملامح الإصلاح الدستوري في المغرب

في عام ١٩٦٠، تولى الملك الحسن الثاني العرش وبعد مضي سنة ونيف على توليه للعرش، تمت المصادقة على الدستور المغربي الأول، وخلال بضع وثلاثين سنة بعد ذلك تم تعديل بدستور ١٩٦٢ في خمس صيغ تختلف عن بعضها اختلافات تسير، من جانب اول في تعميق معنى الملكية الدستورية الذي يكون به عاهل البلاد ملكا يملك ويحكم معا، ويمضي، من جانب ثان، في التأكيد على قاعدة الحريات العامة، وفي تعميق لمعنى الهوية المغربية[٣٠]. وهكذا يرى البعض في الصياغة الأخيرة للدستور المغربي (١٩٩٦) إعلاناً صريحاً بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليه دوليا مع التوكيد على الالتزام بالإسلام دينا للدولة والعربية لغة رسمية لها في الوقت الذي تبين فيه الديباجة أيضا على أساس أن (الامازيغية) احد مكونات الوجود المغربي[٣١].

لقد شهد المغرب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٩٦ خمسة دساتير تقاسمت فيما بينها بعض السمات تبدي أهمها في ترجيح كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية إذ اتسمت مشاركة هذه الأخيرة في صياغة السياسات العامة بالتواضع النسبي مقارنة بالسلطة التشريعية التي تتبع المؤسسة الملكية، مع تصاعد حدة المطالبة بمزيد من الإصلاحات السياسية بعد أن تصور البعض في بداية التسعينات أن العاهل المغربي قد عزى التحولات الديمقراطية في سعيها نحو الإصلاح والتغيير إذ قدمت المعارضة المغربية للعاهل المغربي ثلاثة مذكرات تتضمن تصوراتها بشأن التعديلات الدستورية[٣٢].

هنا تجدر الإشارة – على نحو مابينا سلفا – أن هذه الأخيرة قد عكست محاولة مختلف القوى السياسية إيجاد توازن بين كل من السلطتين التنفيذية

والتشريعية وذلك دون المساس بصلاحيات المؤسسة الملكية وبسلطة العاهل المغربي كأمير للمؤمنين(٣٣).

على هذا النحو يمكن القول إن تعديلات ١٩٩٢ قد توصلت بالفعل الى التخفيف من حدة عدم التوازن القائم بين كل من المؤسسة النيابية والحكومية.

وذلك من خلال إعطاء المزيد من الثقل للسلطة التشريعية مع توسيع صلاحيات رئيس الوزراء.

وفي ١٢ ايلول ١٩٩٦ تم إقرار الدستور عبر استفتاء شعبي وعدُت التعديلات التي أدرجت على دستور ١٩٩٢ بمثابة نقطة تحول أساسية في التاريخ الدستوري والسياسي المغربي حيث استمت في دعم السلطة التشريعية وحددت دور الحكومة في العديد من المجالات. ونظرة فاحصة على هذه الإصلاحات التي بلورتها المراجعة الدستورية لعام ١٩٩٦ نلاحظ من خلالها أنها لم تتطرق إلى أسس وركائز المؤسسة الملكية بحيث استمر احتكار هذه الا خيرة للحقل السياسي(٣٤).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإصلاحات الدستورية وان حددت شكل واليات السلطة السياسية في المغرب لان الوثيقة الدستورية عدت في إطار هذا السياق دستوراً ملكياً بالأساس حيث لم يتم التفاوض بشأنها ولم تعكس القوى داخل المجتمع المغربي عامة وإنما أبرزت هيمنة السلطة الملكية في إطار التوازن القائم(٣٥).

وعلى هذا النحو فإن المعارضة المغربية قبلت مبدأ التناوب التوافقي يعدِه اتفاقاً سياسياً وليس استناداً إلى الدستور.

وهو ما يشير في مجمله إلى انه برغم الإصلاحات الدستورية التي تشهدها المغرب إلا أن دستوره الحالي لا يخدم كثيرا التحول الديمقراطي الحقيقي بحيث رأت المعارضة إن المغرب يشهد إطاراً دستورياً ملكياً وليس دستورية حقيقة، وذلك لان:

١- التعديلات الدستورية في المجال الحكومي اتسمت بالتواضع النسبي نتيجة لاستمرار طبيعة بقاء العلاقة بين كل من المؤسسة الملكية والحكومة على حالها بحيث ظل النظام المغربي اقرب الى كونه ملكية برلمانية يتمتع فيها الملك بصلاحيات واسعة النطاق يصعب من خلالها تصور قبول هذا الأخير لوزراء لا يرغب في تعيينهم.
٢- عدم المساس بالصلاحيات الممنوحة للملك وهو عكس في مجمله الطابع السياسي لا الدستوري لهذه الإصلاحات.

خامسا: ملامح التحول الديمقراطي في المغرب

أ- التعددية الحزبية

لقد عرف المغرب عقب الاستقلال حياة سياسية صاخبة وغنية، شكلت الأحزاب السياسية فيها عنصراً فاعلاً ومحورياً، وذلك بالنظر إلى القوة والمصداقية التي كانت تتوافر عليها. وبعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة ١٩٦٥، طال الأحزاب السياسية التهميش والإقصاء من الحياة العامة دام إلى حدود انطلاق المسلسل الديمقراطي، إلا أنه منذ مطلع الثمانينات، أخذ الضعف والوهن يدب في الهيكل الحزبي المغربي.

ويضم المغرب ٢٩ حزباً سياسياً متباينة الاتجاهات، وتتفاوت من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ويتمتع المغرب أكثر من أي دولة أخرى في الوطن العربي، بتاريخ طويل ومستمر لوجود الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب العلمانية والطائفية والدينية، وكذلك تلك الأحزاب التي عدّت أحزاباً إسلامية قبل ظهور وانتشار مصطلح الأحزاب السياسية الجديد. ومع أن المغرب ظل منذ استقلاله في عام ١٩٥٦ وحتى منتصف التسعينيات دولة سلطوية قمعية، إلا أن الملك لم يقع قط تحت إغراء حظر الأحزاب السياسية أو إعلان نظام حكم الحزب الواحد. ونتيجة ذلك التقليد، فإن بعض الأحزاب السياسية المغربية مستمرة في إظهار درجة من البناء

والتنظيم غير مألوفة في الوطن العربي. وهذا لا يعني بالضرورة أنها أحزاب قوية ومزدهرة في الوقت الحاضر، أو أنها لا تشعر بالتهديد والمنافسة التي تواجهها من الأحزاب والحركات الإسلامية[٣٦].

ومن العيوب التي تسيء إلى التعددية الحزبية المغربية هي تفاقم النزعة الانقسامية داخل الأحزاب السياسية التي لا يوجد مايسوغها، سوى ضعف الحوار أو انعدامه، والعجز عن التدابير الديمقراطية للاختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان نزعة الإقصاء، في حين أن المطلوب في العمل الحزبي هو أنه بدل سيادة لغة الإقصاء والتهميش، يجب أن تسود ثقافة الاختلاف التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان التدبير المجتمعي. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن الانشقاقات أصبحت أحد المعالم المميزة للمشهد الحزبي المغربي، وهو الأمر الذي أسهم في إضفاء المزيد من حالة عدم الاستقرار داخل النظام السياسي المغربي، وإذا بحثنا في الخلفيات المغذية لظاهرة الانشقاق هذه نجد أنها تنحصر في ثلاثة أسباب وهي[٣٧]:

- الانشقاقات ذات النزعة الانفصالية.
- الانشقاقات الحزبية المدبرة.
- الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية.

ويمكننا تناول أهم الأحزاب السياسية على صعيد المشهد السياسي المغربي والتي تعكس أهم التوجهات الثقافية والتكوينات الاجتماعية والمطالب السياسية والاجتماعية في المجتمع المغربي[٣٨] (حزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية: وهو وليد انشقاق عن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في عام ١٩٧٢)، (حزب الاستقلال: وهو أول حزب سياسي مغربي تأسس عام ١٩٤٤ أبان الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي)[٣٩]، (حزب الاتحاد الدستوري: تأسس سنة ١٩٨٣ وهذا الحزب يقيم نهجه على أساس من المحافظة على التقاليد الدستورية للدولة على محورية دور الملك الأمر الذي يفسر دعم القصر له منذ تأسيسه). (حزب الوطني الديمقراطي: وهو الذي

انشق عن التجمع الوطني للمستقلين في عام ١٩٨١)، (حزب الحركة الشعبية ظهرت الحركة في أواخر ١٩٥٨ كتعبير عن عدم ارتياح بعض القبائل البربرية عن الأوضاع الاجتماعية التي تحيا في ظلها القبائل المغربية بالمقارنة مع أوضاع المراكز الحضارية)[٤٠]، (حزب العدالة والتنمية وهو حزب ديني سياسي إصلاحي ذات مرجعية دينية يستند إلى مطالب الحركات الدينية، وتوكيد على أن حلها متصل بالواقع الإسلامي للمجتمعات العربية والإسلامية وليس من الخارج[٤١].

وفي هذا الإطار، يمكن القول أنه برغم تمتع الملك بكل من الشرعية السياسية والدينية إلا أن ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني إذ ينافسه تيار ديني تمثل في العديد من الأحزاب السياسية والحركات ذات التوجه الإسلامي الديني، والتي انتشرت في أرجاء المغرب مشككةً في الشرعية الدينية للنظام السياسي إلا أنها لم تمثل بأي حال من الأحوال بديلاً سياسياً للنظام الحاكم.

إن الجديد في هذه الأحزاب أنها راكمت تأييداً شعبياً قوياً، مستغلة حالة التذمر السياسي والاجتماعي في الأوساط الشعبية، فاستغلت هذا التأييد للضغط في اتجاه تحقيق إصلاحات سياسية واجتماعية، وأصبحت هذه المطالبة أكثر قوة وإلحاحاً بعد إنشاء تجمع سياسي سنة ١٩٩٢ عرف بـ ((الكتلة الديمقراطية)) التي ضمت أحزاب المعارضة الرئيسية: الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل، وساهم هذا التجمع إلى حد كبير في صوغ مطالب موحدة تعبر عن مطالب العديد من الشرائح الاجتماعية[٤٢].

كما قد ائتلفت أحزاب الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي في إطار تكتل جبهوي عرف باسم ((الوفاق الوطني)) وتجمع الأحزاب الاعتبارات السياسية والاجتماعية ذات الخصوصية المحلية والمقصود بها أساساً ((الهوية الأمازيغية))[٤٣].

ب- الإسلام السياسي في المغرب

برغم تمتع الملك بكل الشرعية السياسية والدينية ألا أن ذلك لم يعن احتكاره للمجال الديني حيث نافسه تيار ديني تمثل في الجماعات الإسلامية المتعددة التي انتشرت في إرجاء المغرب مشككةً في الشرعية الدينية للنظام، وبرغم تعبير هذه الجماعة عن موجة من موجات الرفض للنظام السياسي إلا أنها لم تمثل بأي حال من الأحوال بديلا سياسيا للنظام الحاكم(٤٤).

وعلى الرغم من صفة الضعف التي يجمع عليها الدارسين وتؤكدها المصادر العديدة في وصف حركات الإسلام السياسي في المغرب، فإن ذلك لم يمنع من تنوع هذه الحركات بين جماعات إسلامية ذات هدف ديني بحت، وجماعات لها ارتباطات مع نظم عربية محافظة، وجماعات تأثرت بفكر الأخوان المسلمين، وتكونت من العناصر المثقفة، وتدخل في إطار ما يطلق عليه "السلفية الجديدة "، ومن أهدافها استخدام الإسلام كوسيلة من وسائل الحركة لتهديد الاستقرار السياسي للنظام السياسي المغربي، ولم تسلم الحركات الإسلامية في المغرب من الظروف التي اضطرتها للعمل السري، مما دفع إلى نشأة جماعات جديدة منها "الجماعة الإسلامية " التي أنشئت في عام ١٩٩٢ وأخذت اسم "حركة الإصلاح والتجديد"(٤٥).

وتراوحت علاقة المؤسسة الملكية والجماعات الإسلامية بين ثلاث دوائر:

- **دائرة الإدماج الجزئي:** وتجسده علاقة المؤسسة الملكية بحركة التوحيد والإصلاح حيث تتلاءم هذه الدائرة مع إدراك سياسي وخبرات المؤسسة الملكية وثقافتها السياسية، كما أنه قد تم تجريبه في عقد التسعينات مع القوى اليسارية، وكانت له بعض النتائج الإيجابية لتطويق بعض الضغوط على النظام داخلياً، فضلاً عن أن هذا الخيار يسهم في إجراء توازنات بين ميراث ديني شعبوي محافظ، وبين إسلام سياسي مناضل.

إن دائرة الإدماج الجزئي قد تدوم ما لم تشكل خطرا على رمزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي(٤٦).

إن عدم احترام الحدود السياسية التي حددتها المؤسسة الملكية داخل النظام السياسي المغربي، قد يدفع هذه الأخيرة إلى دائرة الإقصاء الجزئي، فهذه الدائرة محددة بشروط سياسية.

- **دائرة الإقصاء الجزئي:** التي تجسدها علاقة المؤسسة الملكية بجماعة العدل والإحسان، لا ترغب في الاستبعاد الكلي لجماعة العدل والإحسان لأكثر من هذا المستوى، خشية حدوث مشكلات جانبية أخرى، قد تؤثر على الاستقرار الاجتماعي خاصة في ظروف يعاني فيها المغرب من أكثر من مشكلة وأزمة على المستوى الاجتماعي السياسي والاقتصادي. فالمؤسسة تشد طرف الحبل لكن في الحدود التي لا تجرّ إلى المواجهة إستراتيجية الاستبعاد الكلي الذي يقوم على سياسة تجفيف الينابيع كما حصل مع الجماعات الجهادية السلفية وفي الوقت نفسه لا تترك المجال رحباً لحركة الجماعة. والجماعة تتأثر بإستراتيجية الاستبعاد الجزئي في الحدود التي لا تنزلق إلى العنف ولا تقبل بالمشاركة السياسية وفق القواعد القائمة.

ويمكن إجمال عناصر هذه الدائرة في عدم نفي جماعة العدل والإحسان نفيا مطلقا قديما أو جديدا، السماح بوجودهم بأشكال مختلفة اجتماعية وثقافية وعلمية، عدم السماح لهم بأي وجود سياسي شرعي معترف به، التدخل من حين لآخر باستخدام آليات أمنية وقضائية لتحجيم نفوذهم.

- **دائرة الاستبعاد الكلي:** وتجسدها علاقة المؤسسة الملكية بالجماعات المتشددة، وتقوم هذه الدائرة المواجهة الشاملة والملاحقات القضائية، إن تجارب وخبرات المؤسسة الملكية وأجهزتها بلورت مجموعة من العقائد القضائية والأمنية والتشريعية إزاء هذا النمط من الجماعات المعارضة

ومتابعتها. وعدَها تمثل أحد مصادر تهديد شرعية وأمن واستقرار النظام السياسي.

ج- المرأة والتحول الديمقراطي

يعود ارتقاء المرأة المغربية إلى المؤسسة التشريعية منذ التسعينات انطلاقا من الانتخابات التشريعية في ١٩٩٢. كما وضعت الحكومة في عام ١٩٩٩ خطة عمل تتضمن مجموعة من الاقتراحات الرامية لتحسين وضع المرأة واندماجها في التنمية بمكافحة ألامية ورفع نسبة مشاركتها في الحياة السياسية.غير آن الخطة أثارت معارضة وزير الأوقاف ورؤساء المجالس العلمية وحزب العدالة والتنمية(٤٧).

وإذا كانت الحركة النسائية قد كثفت من تحركاتها في السنوات الأخيرة لتوسيع وتطوير هذه المشاركة بشكل أكثر أهمية من خلال توسيع اللائحة الوطنية من ١٠ بالمائة التي حددت في انتخابات ٢٠٠٢، إلى ٣٣ بالمائة، فإن النتائج التي أسفر عنها هذا الاقتراع لم تحسن بشكل ملحوظ هذه التمثيلية؛ حيث وصل عدد النساء الفائزات في هذه الانتخابات ٣٤ امرأة من مجموع ٣٢٥؛ وبخاصة وأن اللائحة ظلت مقتصرة على ٣٠ امرأة أي ١٠ بالمائة من مجموع المقاعد، كما أن العديد من النساء لم يحظين بترأس اللوائح الانتخابية؛ وهو ما لا ينسجم مع ما حققته المرأة من تطور في عدة مجالات سياسية وعلمية وعملية(٤٨).

لقد حالت طبيعة الثقافة السائدة دون تطلعات المرأة في زيادة نسبة المشاركة في العمل السياسي كما اصطدمت هذه التطلعات بممارسة حزبية تحكم فيها مضمون خطاب سياسي يقضي بأن المجتمع المغربي لم يصل بعد لقبول ترشيح المرأة وان الأوضاع الاجتماعية في المغرب لاتسمح بذلك(٤٩).

وعلى ذلك تظل نسب ترشيح المرأة محدودة، أما نسب الناجحات فلا تكاد تذكر[٥٠]، ومع ذلك فإن وصول المرأة للبرلمان هو من قبيل التطور الايجابي على صعيد التحول الديمقراطي في المغرب، وإن كانت المحاذير لاتزال تكتنف سبله.

هـ – الانتخابات

شهد المغرب في ٧ / أيلول/ ٢٠٠٧؛ إجراء انتخابات تشريعية، تعد الثامنة بعد الاستقلال والثانية في عهد العاهل محمد السادس. بالرغم من الانتخابات يمكن استنتاج الاتي[٥١]:

- أن النظام الانتخابي المعتمد في المغرب منذ تجربة انتخابات ٢٠٠٢، المبني على النسبية عبر اللائحة في دورة واحدة هو نظام لا يخول لأي حزب استيفاء ما يزيد عن ٨٠ مقعد من مقاعد مجلس النواب وذلك مهما اتسعت القاعدة الانتخابية لهذا الحزب.
- أنه حتى في حالة إعطاء القصر الملكي الضوء الأخضر للأحزاب الفائزة في الانتخابات الجارية لإحداث تحالفات من أجل إنشاء أغلبيات في مجلس النواب يعتمدها الملك في تسمية الوزير الأول المقبل لن يكون في وسع هذا الوزير الأول اقتراح سوى لائحة الوزراء الذين يبقى للملك وحده الحق في قبولها أو طلب تعديلها.
- أن لائحة أعضاء الحكومة (الوزير الأول و الوزراء) التي ستحظى برضا الملك، لن يكون أمامها إلا قبول وجود أعضاء آخرين داخلها (وزراء) غالباً ما يسمون وزراء سيادة حزبيين أو تقنوقراطيين.
- أنه، كما دأبت العادة التي ترسخت خلال عهد الحسن الثاني و وزير داخليته المتوفى إدريس البصري، يبادر الملك إلى تعيين كتاب عامين للوزارات قبل استلام وزراء الحكومة لمفاتيح حقائبهم و ذلك ليكون هؤلاء الوزراء رهائن لدى أولئك الكتاب العامين.

- أنه حتى في حالة تمكن حزب ما من حشد أغلبية نيابية لصالحه من أجل إسقاط الحكومة المسماة من قبل الملك لن يمكنه ذلك لسبب بسيط هو أنها ستكون حكومة للملك الذي يستحيل على أي مشارك في البرلمان محاولة القيام بمعاكسة المشيئة الملكية.
- أن الحكومة في صيغتها النهائية سيكون على أعضائها نسيان البرامج السياسية للأحزاب السياسية التي ينتمون إليها واستمدت شرعيتها من نتائج الانتخابات التشريعية التي انبثقت عنها، وألا يمتثلوا سوى إلى البرنامج الحكومي الذي سيوصيهم الملك بالعمل على تنفيذه.

و- الإصلاح السياسي في العهد الجديد[٥٢]

لقد تولى محمد السادس السلطة بعد توقيع كل من الوزير الأول عبد الرحمن يوسفي وباقي أعضاء الحكومة والعلماء وزعماء الأحزاب وغيرهم من الشخصيات وذلك في إطار الالتزام بالطابع التقليدي للنظام الذي يؤكد سمو المؤسسة الملكية على بقية الفاعلين السياسيين. ومن جانبه أعلن محمد السادس عن تبنيه لتوجه ديمقراطي يعكس الواجهة الحديثة للنظام من خلال احترامه للمؤسسات ولحقوق الإنسان والحريات العامة وتحديث مختلف البني الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع عدم إغفال ركائز الواجهة التقليدية للنظام المغربي.

لقد أكد محمد السادس أهمية السير قدماً على نهج الحداثة بما يضمن رفع الأداء الاقتصادي والسياسي للنظام[٥٣].

وقد بادر بالفعل باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي كان من شانها التخفيف من حدة الانتقادات الموجهة للنظام بشان ملف حقوق الإنسان أطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين، كما سمح بعودة عدد من المعارضة وأسرهم.

كما حرص العاهل المغربي في محاولة غير مسبوقة بتحجيم سلطات وزير الداخلية التي اتسمت بالاتساع في عهد الملك الحسن الثاني وكللت هذه المحاولات بإقالته وذلك نتيجة لعدد من التجاوزات التي اتهم بشأنها وشملت مجموعة من الانتهاكات لحقوق الإنسان(٥٤).

وعلى صعيد أخر أكد الملك محمد السادس تحقيق قدر اكبر من التواصل مع الجماهير وتحقيق تصالح مع مواطني العديد من المناطق المغربية التي سيق أن أعلنت عن سخطها تجاه النظام في فترات سابقة،هذا كما لم يغفل الملك محمد السادس أهمية محاربة الفقر ومشكلة انعدام والعدالة التوزيعية وفتح ملف التعليم من خلال إنشاء لجنة عهد إليها إعداد ماعرف "بالميثاق الوطني للتربية والتكوين" وبطبيعة الحال شغل ملف الإصلاح السياسي قمة هذه التحديات التي تشهدها العهد الجديد.

وبرغم اقترانه بغيره من محاولات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي نتيجة صعوبة الفصل فيما بينهم إلا أن الملك محمد السادس أولى اهتماما خاصا بالإصلاح السياسي وبمصداقية المؤسسات النيابية.حيث أعلن الملك محمد السادس خطابه في ٢٠١١/٣/٩، عن إصلاح عميق للدستور لتعزيز الديمقراطية (٥٥). جاء بعد سلسلة من المظاهرات والمسيرات التي شهدنها مدن مغربية عدة، دعت إليها حركة شبابية تسمي نفسها (حركة ٢٠ شباط). حيث كان من أبرز مطالب هذه المسيرات(إقرار دستور ديمقراطي)، وهو المطلب الذي استجاب له الملك بعد توسيع الاستشارة مع مختلف الفعاليات السياسية والحزبية والنقابية وكذا الشبابية(٥٦).

ولعل أهم سؤال يثار هو المتعلق بما إذا كانت التعديلات الدستورية ستشمل الفصل ١٩ من الدستور، الذي يضمن السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها الملك بالمغرب، باعتباره أميرا للمؤمنين وضامنا لاستمرار الدولة و لاحترام مقتضيات الدستور. ومعلوم أن عدة نقابات وأحزاب وجمعيات حقوقية قد طالبت لسنوات بتعديلات دستورية على رأسها الفصل ١٩.

ولم يشر العاهل المغربي، بأي شكل من الأشكال، إلى الانتفاضة التي تشمل دول شمال إفريقيا وغيرها. ويعتبر الملك محمد السادس، وهو حليف لأوربا وللولايات المتحدة معا، ملكا إصلاحيا مقارنة مع والده الحسن الثاني ذي القبضة الحديدية، رغم أن حقوق الإنسان في البلاد مازالت عرضة للانتقاد. ففي شهر أكتوبر المنصرم، ذكر تقرير لمرصد حقوق الإنسان، أن العديد من المشتبه فيهم في جرائم الإرهاب المعتقلين يتعرضون لخروق عديدة، بيد أن الحكومة تنفي هذه الادعاءات(٥٧).

الخاتمة

على الرغم من إعلان الملك محمد السادس، منذ بداية عهده، التشبث بالاختيارات الكبرى للنظام السياسي كما كانت عليه في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، مع بعض التجديد، من خلال مقولات ذات طابع ديمقراطي، كالحديث عن ((المشروع المجتمعي الديمقراطي، المفهوم الجديد للسلطة، التدبير الفعال، خدمة المواطن والتنمية، واجب المواطنة، النظام الديمقراطي، دولة الحق والقانون، الدمقرطة، التحديث الشامل)).. إلا أن هذه المقولات لم تثمر في الواقع السياسي المغربي الشئ الكثير، رغم ما صاحبها من مبادرات عملية، بل أن بعض هذه المبادرات شكلت عائقاً أمام التحديث

المطلوب، وذلك بتقويتها منحى ملكية تنفيذية على حساب مؤسسات دستورية أخرى يطبعها الجمود، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تلك المبادرات كانت، وما تزال، موسومة بالتردد بين أفق ديمقراطي يفرضه البحث عن الشرعية واستمرار الدعم الدولي، وخصائص نظام سياسي مغلق في جوهره، رغم انفتاحه على بعض إشكال الديمقراطية.

غير انه يمكن القول أن هناك العديد من الانتقادات التي توجه لعملية التحول الديمقراطي من أهمها:

١- حصر اشكالياته في مستوى سطحي كونه يستهدف إحداث تعديلات دستورية حسب.

٢- استبعاد الحركة الإسلامية من التقدم برؤيتها او استشارتها في عملية التحول وان كانت إتاحة الفرصة لبعض فصائلها لدخول البرلمان يعد امراً ايجابياً في هذا السياق.

٣- ظهور مطالب حزبين رئيسين هما حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي وكأنهما الطرف الوحيد الذي يحظى بالشرعية في المطالبة بالتحولات مقابل نزع الشرعية عن المنافسين.

٤- هيمنة الملك على قلب الحياة السياسية في المغرب وإصراره على إن يملك ويحكم معا، واستخدامه العديد من السبل التي تدعم هذا الهدف، ولاسيما تكريس الثقافة التقليدية ودهم العلاقات العشائرية. واستخدام ستراتيجية الموازنة الحزبية التي تضعف الأحزاب التي تفتقد الطابع المؤسسي بالفعل.

وفي ظل المتغيرات الجديدة في الدول العربية بدأت ترتفع الأصوات في الأوساط السياسية والثقافية والإعلامية وحتى الأمنية المغربية متسائلة بنوع من التشكيك المشروع، هل المغرب محصن من رياح التغيير الذي جرف تونس ومصر ومرشح لجرف أنظمة دول عربية أخرى؟ أم أن تأثيرات هذا التغيير قد تجبر النظام الملكي على الوعي بحساسية اللحظة التاريخية

ويبادر بانفتاح حقيقي خاصة وأن جزءا من المغاربة بدءوا يعتبرون أن صلاحياته الدستورية أصبحت عائقا أمام التطور الديمقراطي؟.

المغرب من الدول التي بدأت تتأثر برياح الديمقراطية التي تهب على العالم العربي، وبدأ النظام الحاكم يتخذ إجراءات لتلبية بعض مطالب المواطنين خاصة بعد إعلان الشباب وحركات سياسية التظاهر في (٢٠ شباط ٢٠١١)، وان كانت الإجراءات المتخذة لاترقى للمطالب الحقيقة التي تتجلى في إصلاح سياسي عميق يشمل أساسا الدستور ووضع حد لبعض الممارسات السياسية والمالية المتهورة.

وفي ظل سيطرة النظام على جميع منافذ الإعلام والتمويه بهامش ديمقراطي مزيف، أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي هي المعبر عن هموم وتطلعات المغاربة. وإذا كان المغاربة يحمّلون الحكومة مآسي الشعب، فالخطاب بدأ يتطور، فقد انتقل إلى محيط الملك أما الآن فالبعض يسائل الملك محمد السادس مباشرة بحكم توفره وفق الدستور على جميع الصلاحيات لإصلاح الوضع. ولكن هذه الصلاحيات الدستورية لم تحد من الفوارق الاجتماعية التي تتفاقم، وأصبحت خروقات حقوق الإنسان فظيعة.

وإذا كان المنطق يؤكد أن الملكية هي ضمان الاستقرار في البلاد، فالمنطق يحتم على الملك محمد السادس نهج سياسة عادلة لكل الشعب المغربي وليس لفئة المحظوظين حفاظاً على هذا الاستقرار والتوازن، لأن شعور المهانة لم يعد يطاق في المغرب وهو الأخطر ومبارك سقط في مصر بسبب إهانته لشعبه. والصلاحيات التي يوفرها الدستور للملك تجعله قادرا على وقف الفساد وخروقات حقوق الإنسان، وإذا لم يفعل، فمنطقياً وعملياً يصبح جزءاً من المشكلة وتجوز مساءلته من الناحيتين الدينية والسياسية.

The problematic conciliation between the democratic conversion and the traditional inherited of the Moroccan political system

Mohamed Saleh Shtaib
Assist lecturer /College of political science/University of Mosul

Abstract

The reality of the contemporary Moroccan political system today is determined depending on three fundamental considerations:religion. Moroccan fraditions and the stage demand. Emerging from these three considerations, we find three types of legislation: the historic source, norm, the written constitution and each type is coming with certain "constitutional" field, So, the constitution is made to achieve the process of formulation to these types, but inspite of that there is agreat contradiction among the Islamic and historic thoughtsthat represented by believers principality in chapter ١٩ of Moroccan contitution, and the iden that the honorable ancestry of the King who belong himself

the munificent messenger. The what is called (traditional), and throgh the who try to combine this tradition by modernity through the conttitution and the guoted thoughts from the Western constitution specially the Frenchone, that- what is the political, intellectual and ideological link constitutionally unstable and non- balanced.

الهوامش

(١) محمد سالمان، النخبة السياسية في المغرب، في علي الصاوي محررا، النخبة السياسية في العالم العربي، (القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص٤٩٨.

(٢) انظر الدستور المغربي الصادر في ١٣ سبتمبر ١٩٩٦، المادة الأولى

(٣) المصدر نفسه، المادة ١٩.

(٤) يستند هذا الوضع الذي يتمتع به الملك في المغرب إلى عدد من الأسس يرجع تاريخها إلى عصور سابقة لقب أثنائها السلطان المغربي باسم (الإمام) أو (أمير المؤمنين) وقد ورث نظام الحكم في المغرب المعاصر معالمه الرئيسية من نظام دولة الموحدين دون أي تغيير يذكر الأمر الذي أتاح له ممارسة نوع من الحق الإلهي في الحكم رغم اندثار هذا النمط في معظم دول العالم منذ قرون مضت. ومن ثم تمتع الملك بمكانة دينية خاصة أضفت نوعا من القداسة على شخصه، وأباحت إمكانية معارضة سلطة حكومته دون المساس به أو معارضة فزارته، للمزيد انظر د.عبدالسلام نوير، التحول الديمقراطي في المملكة المغربية، في د. مصطفى كامل السيد (محررا) الإصلاح السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦) ص٢٧٢. ومحمد سالمان، مصدر سابق، ص ٤٩٠-٤٩١.كذلك ينظر: د.محمد عبد الباقي الهر ماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص٨٩.

(٥) ويشير البعض الى انه توجد بالمغرب ثلاث دساتير:

أ- دستور تاريخي من ثوابته الدين الإسلامي. ويستلهم مبادئه الأساسية من المنظومة الإسلامية وهو دستور بضبط العلاقة بين الأمة والأمير.

ب- دستور عرفي يستوحي مضامينه من الأعراف والتقاليد المغربية التي تعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي.حين ترسخت دعائم مؤسسة السلطان الشريف وهي مضامين تحدد ضوابط علاقات الرعية – القبائل – بالسلطان.

ج- دستور وضعي او مكتوب ويستمد إحكامه وتصوراته من التجربة المغربية،وهو دستور يحدد العلاقة التي تحكم الشعب بمجموع المواطنين والملك كرئيس لدولة حديثة.ينظر،د.عبد الغفار رشاد، التحول الديمقراطي في المغرب، (الجيزة: مركز البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢)، ص١٦.

(٦) د. احمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب،(الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص ١.

(٧) المصدر نفسه، ص٢.

(٨) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٢.

(٩) د. احمد الرشيدي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية،بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٠٦.

(١٠) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢

(١١) خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، في د. احمد الر شيدي، مصدر سبق ذكره،ص ١٠٨.

(١٢) محمد سالمان، مصدر سبق ذكره، ص٤٩٣-٤٩٤.

(١٣) د. محمد عابد الجابري، مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب، مجلة المستقبل العربي،السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (يناير ١٩٩٩) ص٢٢.

(١٤) وقد حظي مفهوم الثقافة السياسية باهتمام العديد من المفكرين المحدثين سواء من انتمى منهم إلى الحضارة الغربية أو كان من مفكري وعلماء السياسة العرب، حيث يذهب دياموند إلى أن الثقافة السياسية هي (معتقدات الناس واتجاهاتهم وأفكارهم ومشاعرهم وتقييماتهم السابقة إزاء النظام السياسي وتصورهم لدور الفرد داخله وهي تختلف من بلد إلى أخر بل داخل نفس البلد، تبعا لاختلاف تجارب الحياة)، والثقافة السياسية أيضا تشير إلى (مجموعة الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمسئوليات الحكومية، وما يعده الناس حقوقا)،للمزيد حول الثقافة السياسية ينظر:

Larry Diamond, Intrroduction: Political Culture and Democracy, in: Larry Diamond, (Ed) P: Political Culture and –Democracy in Developing Countries, (London: Lynne Rienner Publishers,١٩٩٣), p,١.

David Robertson, The Penguin Dictionary Polities, (London : Penguin books, ١٩٩٣), p,٣٦٢

(١٥) د.عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

(١٦) د. عبدالغفار رشاد، مصدر سبق ذكره، ص،ص ٤- ٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص٦.

(١٨) د. عبدالسلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٩.

(١٩) عمر الشرقاوي، الحادي عشر من سبتمبر وقضايا الإصلاح السياسي في المغرب، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٦/٩/١٢ –

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

(٢٠) المصدر نفسه، ص٢.

(٢١) د. هدى متيكس،،الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسي،في د. مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي،(الجيزة:مركز بحوث ودراسات الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦) مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

(٢٢) ورد نص هذا الخطاب الملكي في : محمد مصطفى القباح" المسلسل الديمقراطي الواقع والأفاق، ١٩٧٥-١٩٨٣" في احمد جديرة وآخرين، التجربة الديمقراطية في المغرب، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، ص ١٨٧.

(٢٣) د.هدى متيكس، التطور الديمقراطي في المغرب، وأفاق التسعينات، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠)، ص٥-٩.

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٠.

(٢٥) د.هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٦.

(٢٦) من خطاب الملك الحسن الثاني في ١١ تشرين الأول ١٩٩٦.

(٢٧) زعماء الأحزاب الذين وقعوا على ميثاق الكتلة الديمقراطية هم : عبد الرحمن يوسفي، محمد بوسته، عبدا لله إبراهيم،محمد بن سعيد، علي يفته.

(٢٨) د. هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨.

(٢٩) اليزيد بركة، حكومة التوافق،المسار التكتيكي الاستراتيجي للانتقال العسير،(الدار البيضاء: مركز الدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٧)، ص٢١.

(٣٠) د. سعيد بن سعيد العلوي، التجربة الديمقراطية في التحول الديمقراطي، في. د. كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، ندوة، الطبعة الأولى، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٦)، ص٥٠٣.

(٣١) والبربر أو الأمازيغ هم جماعة أثنية رئيسة في المغرب ويشتركون مع الأغلبية العربية في الدين (الإسلام) والمذهب (سنة مالكية) والسلالة السامية– الحامية ويتمركزون في ثلاثة مناطق هي الريف (شمال المغرب)، وجبال الأطلس (شرق المغرب)، والجنوب. وهي جميعها مناطق وعرة ونائية يصعب اختراقها والسيطرة عليها من قبل الحكومة المركزية وقد ساعد ذلك البربر على الاحتفاظ بلغتهم وكثير من عناصر ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي القبلي، رغم اعتناقهم التدريجي للإسلام، إذ يكون البربر عنصراً مهماً جداً في تركيب المجتمع المغربي، وهم سكان المغرب الأصليون قبل الفتوحات العربية الإسلامية. ومع أنهم قبلوا الإسلام، إلا أنهم ظلوا متمسكين بهويتهم الثقافية. للمزيد ينظر: د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٦)، ص ٢٦١.

وكذلك محمد المختار العرباوي، في مواجهة النزعة البربرية وإخطارها الانقسامية،(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٥)، ٣٧.

(٣٢) د. هدى متيكس، الإصلاح السياسي في دول التعددية السياسية، مصدر سبق ذكره، ٢٤٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٢٥٠.

(٣٤) د.هدى ميتكس، التطور الديمقراطي في المغرب، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣٥) وعلى هذا الأساس فان قوى المغرضة وافقت على مبدا التناوب التوافقي باعتباره اتفاقا سياسيا وليس استنادا إلى الدستور.

(٣٦) مارينا أوتاواي وعمر حمزاوي، " الأحزاب العلمانية في الوطن العربي : الصراع على جبهتين "، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٦)، خريف ٢٠٠٧)، ص ١٣.

(٣٧) للمزيد من التفصيل ينظر: د. سعيد بنسعيد العلوي،" التجربة المغربية في التحول الديمقراطي "، في د. كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني، ندوة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٥. وكذلك ينظر: محمد منار، تأثير قوانين الأحزاب في فاعلية الأحزاب وديمقراطيتها: حالة المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠)، ٢٠١١)، ص٨٣.

(٣٨) د. عبد السلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٤٠) توفيق المديني، " المغرب : الانتقال الهادئ إلى الديمقراطية التعاقدية "، مجلة شؤون الأوسط، (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (٧٠)، مارس ١٩٩٨)، ص ١٢٠.

(٤١) د. محسن الأحمادي، " الحركة الإسلاموية والإصلاح السياسي في المغرب "، مجلة الديمقراطية، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، العدد (٢٧)، يوليو ٢٠٠٧)، ص ١٣١.

(٤٢) شعيب عمر ولد الحاج، "التحول الديمقراطي في المغرب الأسباب الداخلية والخارجية، مصدر سابق، ص ١٢٧.

(٤٣) د. هدى ميتكيس، " الإصلاح السياسي في المغرب "، في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.

(٤٤) د.هدى ميتكس، الشرعية الدينية، دراسة حالة كل من المغرب ومصر في د. مصطفى كامل السيد(محررا)، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، (الجيزة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٩)، ص، ص ٤٩٤-٤٩٥.

(٤٥) حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٩٩)، ص ٧٨.

(٤٦) عمر شرقاوي، انترنت، مصدر سبق ذكره، ص٢.

(٤٧) المنظمة العربية لحقوق الانسان، حقوق الانسان في الوطن العربي ٢٠٠٠، ص٢٣٣.

(٤٨) إدريس لكريتي، دروس ودلالات الانتخابات التشريعية المغربية الأخيرة (أيلول٢٠٠٧، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٧/١١/٢٠. http://www.grenc.com
كذلك بنظر: سارة الطواهري، تراجع تمثيل المرأة في البرلمان المغربي، شبكة المعلومات الدولية، ١٧/ ايلول/ ٢٠٠٧: http//www.magharebia.com.

(٤٩) د عبد السلام نوير، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٦.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٢٩٦.

(٥١) الميزات الأساسية للانتخابات التشريعية ليوم ٧/ أيلول/ ٢٠٠٧.شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٠٧/٧/١٧. http://www.achr

(٥٢) دشن المغرب بداية جديدة من سنة ١٩٩٨ عهداً جديداً،تميز بمسألتين تاريخيتين هما:
اولاً: المصالحة التاريخية بين الحكم والمعارضة الوطنية،التي صوت أهم حزب فيها وهو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بنعم على دستور ١٩٩٦، وهو ماافضى إلى حكومة التناوب التوافقي سنة ١٩٩٨، التي ترأسها زعيم هذا الحزب.
ثانياً: تولى الملك محمد السادس العرش، بعد وفاة والده الحسن الثاني ١٩٩٩، ودخول المغرب بالتالي في تجربة حكم سياسي. ينظر محمد بهضوض، الاصلاح السياسي في المغرب، بين الممكن والمستحيل– ما بعد انتخابات ٢٠٠٧، الطبعة الأولى، (الرباط: المنار للنشر، ٢٠٠٧)، ص٥٧.

(٥٣) خطاب محمد السادس بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب ٢٠ أغسطس ١٩٩٩.

(٥٤) إذ بمجرد توليه الحكم، اصدر الملك محمد السادس أمرا بتنحية إدريس البصيري وزارة الداخلية وكأنه بهذا العمل يريد أن يقول بأن سياسيته الداخلية لن تكون مشابهة لسياسة والده حتى يبقى الشعب المغربي على أمل التغييرات التي قد يحدثها.ينظر:د.حسنين توفيق إبراهيم،التطور الديمقراطي في الوطن العربي،قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة الدولية،السنة ٣٦، عدد ١٤٢، (أكتوبر، ٢٠٠٠)، ص٢٥-٢٦.

(٥٥) يعتبر الخطاب الملكي في التاسع أذار ٢٠١١ منعطفاً تاريخياً بين عهدين، عهد العشرية الأولى من حكم محمد السادس التي كان آخر دستور لعهد الحسن الثاني هو المحدد لطريقة الحكم وبنية الدولة والمؤسسات السياسية، وعهد يطل على دستور محمد السادس الذي بدت ملامحه الكبرى جلية في هذا الخطاب، سواء فيما يخص بنية الدولة وإعادة النظر في تركيبتها ومهام الوحدات اللامركزية، أو فيما يتعلق بالإصلاح السياسي والمؤسساتي من فصل للسلطة وتوضيح اختصاصاتها وتقوية الأجهزة المنتخبة وتوضيح الأدوار والمسؤوليات وتنصيص على منظومة إضافية تهم الحقوق والحريات العامة، ينظر د.عبد اللطيف بروحو، التوجهات الكبرى للإصلاح الدستوري بالمغرب، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١١/٣/١٦، http://www.facebook.com

(٥٦) المغرب، اصلاح عميق للدستور لتعزيز للديمقراطية، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١١/٣/١٠، http://www.facebook.com

(٥٧) الخطاب الملكي في الصحافة الدولية: جلالة الملك محمد السادس يتعهد بالإصلاح فيما يواجه جيرانه الانتفاضات، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠١١/٣/١١
http://www.maghress.com